



الأحد : ٢٠١٩/٤/٧

وزير الأوقاف يناقش رسالة دكتوراه عن «سلطات الرئيس» بجامعة بنها



شارك الدكتور / محمد مختار جمعة - وزير الأوقاف أمس السبت في مناقشة رسالة الدكتوراه المقدمة من المستشار / محمد الشحات منصور - نجل عميد كلية الحقوق الأسبق بجامعة بنها والتي جاءت تحت عنوان «مسئولييات وسلطات رئيس الجمهورية في ظل دستور ٢٠١٤ دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي» وذلك بحضور الدكتور / علاء عبد الحليم - محافظ القليوبية والشيخ / صفت أبو السعود - وكيل وزارة الأوقاف.

وتكونت لجنة المناقشة والحكم من وزير الأوقاف والدكتور / محمد أنس جعفر - رئيس جامعة بنى سويف والمحافظ الأسبق والدكتور / محمد منصور حمزة - عميد كلية الحقوق بجامعة بنها والدكتور / منصور محمد أحمد - وكيل حقوق المنوفية.

وعلى هامش مشاركته في مناقشة الرسالة قام الدكتور / محمد حمزة - عميد كلية الحقوق بتسليم وزير الأوقاف درع الجامعة نيابة عن الدكتور / جمال السعيد - رئيس الجامعة تقديرًا لجهوده في الدعوة الإسلامية ومحاربة الفكر المتطرف.

وبناءً على المناقشة باستعراض مقدم الرسالة جوانبها وأهدافها وأعلنت اللجنة قرارها النهائي بحصول الباحث على درجة الدكتوراه بامتياز مع مرتبة الشرف و أوصت بتداولها بين الجامعات.

وفي كلمته أكد الدكتور / مختار جمعة - وزير الأوقاف أن مناقشة رسالة علمية حول صلاحيات رئيس الجمهورية على أكبر دليل على صحة المناخ السياسي ولا سقف للحرية السياسية ما دمت موضوعية ومنضبطة.

وأوضح جمعة أنه في عهود سابقة كانت تلك الموضوعات من المحرمات وممنوع الاقتراب منها أو النقاش حولها مشيرًا إلى أن الرسالة كانت حيادية ولم يحدث اتصالاً بأى شكل من



الأحد : ٢٠١٩/٤/٧

الأشكال أو تدخل أو توجيه للباحث أو للباحث أو أعضاء اللجنة فالأمر متترك للنقاش العلمي الخالص.

وأكد وزير الأوقاف أن الدساتير ليست نصوصاً قرآنية فهي عقد للمواطنة ينظم كل ما يتصل بقيادة الدول وشؤونها السياسية وهي أمور من قبيل المتغيرات وليس من قبل الثوابت مشيراً إلى أن الباحث أحدث المقارنة ليست بين متغير وثابت ولكن متغير ومتغير فلم يقارن الباحث بين القانون والشريعة الثابتة ولكن مقارنة بين آراء الفقهاء الوضعية والدستور الوضعي.

وأكد جمعة على جواز التعديل خاصة في الدساتير التي توضع في المراحل الانتقالية والتي تعد من أخطر المراحل لأنها مراحل التحول وفي مرحلة انتقالية لا يمكن أن يكون له طابع الثبات فعندما تستقر الدول تأتي التعديلات من واقع استقرار وهدوء مما يؤكّد ما ذهب إليه الباحث.

من جانبها أشادت لجنة المناقشة برسالة البحث وال فكرة الجديدة وجرأتها في طرح ومناقشة سلطات ومسؤوليات رئيس الدولة في ظل دستور ٢٠١١.